المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

9

مشاركة شيفشينكو في يورو ٢٠١٢ غير مؤكدة

10

انتبه.. الحكومة تتجسس عليك!!

15

بعد ١٠٠ عام على غرقها .. تايتنك أسطورة لا تزال تلهب الخيال

الصدريون: شمول بعض مرشحي محكمة التمييز بالاجتثاث

◆ القانونية البرلمانية: المعلومات غير مؤكدة.. وننتظر خطاب المساءلة والعدالة

□ **بغداد/ إياس حسام الساموك**

في وقت يعتزم مجلس النواب اليوم التصويت على قضاة لمحكمة التمييز الاتحادية كان قد رشحهم مجلس القضاء الأعلى، أكد التيار الصدري امتلاكه معلومات عن شمول بعضهم بإجراءات المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) سابقا، مشددا على انه لن يصوت عليهم دون التأكد من سلامة موقفهم من القانون ذي العلاقة.

عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب لطيف مصطفى أوضح "بموجب الدستور العراقي يتم ترشيح قضاة محكمة التمييز من قبل مجلس القضاء الأعلى ليكون التصويت عليهم في ما بعد من قبل البرلمان"، وتابع "هناك فراغ في هذه المحكمة بعد إحالة بعض القضاة إلى التقاعد ووفاة آخرين مما دعا إلى تقديم ٢٢ ممن تتوفر فيهم الشروط للتصويت عليهم وهو أمر روتيني لا توجد فيه أيّ مشاكل تنظيمية".

وعن العقبات التي تواجه عملية التصويت ذكر مصطفى "أن بعض النواب تحدّث عن شمول مرشحين بإجراءات المساءلة والعدالة.. انه مجرد قول وينبغي علينا التأكد منه قبل التصويت، لأن الدستور يحظر على المشمولين بالاجتثاث تبوُّء مناصب عليا في الدولة العراقية".

ولم يجزم عضو اللجنة القانونية أن تتم عملية التصويت وبيّن "كل أمر وارد، سنكون أمام ثلاثة خيارات؛ إما التصويت عليهم جميعا، أو استبعاد بعضهم، أما الخيار الأخير يكون بتأجيل العملية برمتها إلى جلسة أخرى بعد رفعها عن جدول الإعمال".

ما نقلته اللجنة القانونية جاء متطابقا مع رؤية التيار الصدري الذي رجّح شمول بعض القضاة المرشحين بالاجتثاث، مؤكدا انه لن يصوت عليهم من دون معرفة الحقيقة عن طريق هيئة المساءلة والعدالة.

وقال النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي أمس "نملك معلومات عن شمول بعض القضاة الذين سيتم عرضهم اليوم للتصويت في مجلس النواب بإجراءات الاجتثاث.. ونحن ننتظر خطابا من هيئة المساءلة والعدالة لنتحقق من صحة هذه الأنباء"، مشددا على "أن جميع الكتل السياسية متفقة على عدم التصويت لمن هو مشمول باجتثاث البعث وسيتم استبعاده".

وفي ما يتعلق بإمكانية استثناء بعض المشمولين بالاجتثاث من إجراءات المساءلة والعدالة، استبعد القيادي الصدري هذا الأمر ومضى بالقول "لن نكرر خطأ الحكومة حينما استثنت بعض الضباط المشمولين بالاجتثاث نحن في مجلس النواب سنحقق جيدا في أسماء هؤلاء القضاة قبل التصويت عليهم".

وتعد محكمة التمييز الاتحادية أعلى هيئة قضائية تمارس الرقابة على جميع المحاكم وتتكون من رئيس محكمة وخمسة نواب للرئيس وقضاة لا يقل عددهم عن ثلاثين قاضيا، بالإضافة إلى عدد من الهيئات وهي الهيئة الموسعة والهيئة العامة والهيئة الجزائية والهيئة المدنية وهيئة الأحوال الشخصية وهيئة الأحداث.

المركزي: أنباء إقالة الشبيبي تؤثر في عملنا.. واستقلاليّتنا عرف ديمقراطي

□ **بغداد/ المدى**

كشف البنك المركزي، أمس عن أن الأنباء التي تفيد بعزم الحكومة إقالة محافظ البنك سنان الشبيبي تؤثر في عمله ومستوى أدائه، مبينا أن استقلالية العديد من مؤسسات الدولة ومنها البنك المركزي حالة حضارية متطورة ابتدعتها الدول الديمقراطية المتقدمة، ولكن هذا لا يعني أن يعمل البنك المركزي بمفرده من دون التنسيق مع الحكومة"، مبينا أن "تدخّل الحكومة بالسياسة النقدية للبنك المركزي سيعرض الاقتصاد العراقي للخطر". يشار إلى أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت في ١٨ من كانون الثاني الماضي قرارا يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

في البنك المركزي هم أعضاء في اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء، ويقدم البنك المركزي باستمرار مشورته للحكومة، ويعمل بالتنسيق معها في رسم السياسة النقدية في العراق". وبخصوص كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموجه إلى البنك المركزي والذي بموجبه يتعين على البنك المركزي عدم إقرار أي قانون بشأن السياسة النقدية من دون موافقة مجلس الوزراء، قال صالح "لقد كنت خارج العراق ولم اطلع شخصياً على هذا الكتاب". وبحسب الوثيقة والتي هي عبارة عن كتاب رسمي فانه يتعين على البنك المركزي عدم إقرار أي قانون بشأن السياسة النقدية من دون موافقة مجلس الوزراء، وبيّن صالح أن "استقلالية بعض مؤسسات الدولة ومنها البنك المركزي حالة حضارية متطورة ابتدعتها الدول الديمقراطية المتقدمة، ولكن هذا لا يعني أن يعمل البنك المركزي بمفرده من دون التنسيق مع الحكومة"، مبينا أن "تدخّل الحكومة بالسياسة النقدية للبنك المركزي سيعرض الاقتصاد العراقي للخطر". يشار إلى أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت في ١٨ من كانون الثاني الماضي قرارا يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

مجلس بغداد يسعى لتحويل الأمانة إلى بلدية تابعة له

□ **بغداد/ المدى**

يسعى مجلس محافظة بغداد إلى إلغاء أمانة العاصمة وتحويلها إلى بلدية وصفها بالكبرى تشرف الحكومة المحلية على عملها من خلال قانون ينظم هذا الأمر ويتم التصويت عليه في مجلس النواب، لكن لجنة الأقاليم والمحافظات أكدت عدم إمكانية ذلك، مشددة على أن المسودة المعنية بهذا الأمر معروضة الآن في اللجنة المتخصصة بعد استكمال أكثر التعديلات عليها ومن المؤمل طرحها للنقاش في الفترة المقبلة وإنها نصت على تشكيل مجلس للعاصمة يعيّن الأمين والذي يكون بدرجة وزير كما هو الحال الآن.

وكانت وسائل إعلام قد نقلت عن مسؤول محلي رفيع قوله "إن هناك قرارا اتخذ بإلغاء أمانة بغداد"، وقال نائب محافظ بغداد محمد الشمري إن "محافظة بغداد توصلت إلى اتفاق أمس مع مجلس المحافظة لتحويل أمانة بغداد إلى بلدية كبيرة حيث يعيّن مجلس المحافظة أمينا لها ويقوم بتخصيص الأموال".

وأضاف أن "أمانة بغداد ترفض ذلك وتفضل أن يتم اختيار أمين بغداد من قبل أهالي بغداد وتشكيل مجلس أمناء، وهذا يتقاطع مع القانون ٢١ للمجالس في المحافظات".

وأشار إلى أن "قانون العاصمة رقم ١٦ لعام ١٩٩٦ لا يتناسب مع توجه العراق نحو تقليل المركزية ومنح المحافظات صلاحيات واسعة، الأمر الذي يستدعي من مجلس النواب العراقي إقرارا سريعاً لقانون العاصمة".

غير أن مجلس محافظة بغداد نفى ذلك، مؤكدا أن حديث الشمري مطالبات للحكومة المحلية ولا يجوز للمحافظة أو مجلسها اتخاذ هكذا قرار لأنه مرهون بتشريع يصدر من مجلس النواب.

وقال عضو المجلس محمد الربيعي "من غير الممكن أن نتحدث عن الأمور التي تخالف الدستور.. لكننا نطالب بأمور تخدم بغداد بأن تكون الأمانة احد البلديات الكبرى في العاصمة وتخضع لرقابة مجلس المحافظة المنتخب. من جهتها نفت أمانة بغداد أمس وجود أي قرار يقضي بتحويلها إلى بلدية تابعة لمجلس محافظة بغداد.

■ التفاصيل ص٢

مسيحيون يحتفلون بعيد القيامة في بغداد أمس.. (أ.ف.ب)

النزاهة لـ(المدى): تجار مرتبطون بجهات سياسية يمولون الإرهاب

□ **بغداد / اياد التميمي**

كشفت عضو لجنة النزاهة البرلمانية النائبة عالية نصيف، "ان الأيام القليلة القادمة ستعلن فيها أسماء لتجار متورطين بتمويل العمليات الإرهابية في العراق" ، وأضافت نصيف في تصريح لمراسل المدى في البرلمان" ان قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جاء بناء على طلب قدمته لجنة النزاهة كونها تمتلك معلومات بتورط تجار عراقيين يمولون العمليات الارهابية ، وتشريع هذا القانون سيعطي دعما للكشف عنهم" . واشارت نصيف الى ان الاسماء التي سيعلن عنها مرتبطة بجهات سياسية معروفة ، رافضة الكشف عن هويتهم او الجهات السياسية التي ينتمون اليها لحساسية الملف .

موضحة" نحن في اللجنة لدينا المعلومات الكافية التي تؤكد ارتباط بعض التجار. وبدأنا العمل بهذا الموضوع منذ اكثر من ٦ اشهر ، والان اصبحت لدينا الادلة الكافية لكشفهم من خلال لجنة شكلت مؤخرا " .

وكانت رئاسة المجلس قد رفعت جلسة مجلس النواب الـ ٣٣ الى اليوم ، الاثنين ، وان جدول اعمال الجلسة سيتضمن القراءة الأولى والثانية لتسعة مشاريع قوانين بينها مقترح قانون منحة تلاميذ المدارس الابتدائية، فيما تم تأجيل القراءة الأولى لمقترح التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة. والقراءة الأولى لمشاريع قوانين تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تعول عليه لجنة النزاهة ، حيث أكدت اللجنة ارتباط القانون بكشف شخصيات رأسمالية تمول الجماعات المسلحة في العراق ، بالاضافة الى قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية".

البرلمان يمدّد أعماله إلى ١٤ أيار المقبل

□ **بغداد/ المدى**

مدّد مجلس النواب أعماله إلى منتصف شهر أيار المقبل وذكر مصدر نيابي لوكالة كل العراق أمس الأحد أن "هيئة رئاسة البرلمان قررت تمديد أعمال مجلس النواب إلى الـ١٤ من شهر أيار المقبل من اجل استكمال مناقشة وقراءة مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعماله". وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قررت وخلال اجتماعها في ١٥ من آذار الماضي مع رؤساء اللجان وممثلي الكتل النيابية بالاتفاق على إلغاء العطلة الأسبوعية المقررة لقرب انعقاد القمة العربية في العاصمة بغداد آنذاك وتمديد عمل المجلس لغاية ١٨ من الشهر نفسه حيث يتم تخصيص عطلة لغاية الرابع من شهر نيسان الحالي لتعويض أيام العطل الخاصة بأعياد نوروز وتلافي الإجراءات الخاصة بالاستعداد لعقد القمة العربية وما يرافقها من أجواء أمنية مشددة.

الطاقة الحكومية: تقديم أدلّة الإدانة خيرٌ من الخطابات الإعلامية

نائب كردستاني يقاضي الشهرستاني: إنه متورّط بالفساد

□ **بغداد/ المدى**

برغم الدعوات إلى التهدئة، لم يتوقف التصعيد الإعلامي بين احد أعضاء لجنة الطاقة في مجلس النواب ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني.

هذه المواقف جاءت بعد تردي العلاقات بين الحكومة المركزية ونظيرتها في إقليم كردستان بسبب خلافات على عقود النفط بين الطرفين، واتهم النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الأتروشي، الحكومة المركزية بـ"تسييس القضاء واستخدامه لتسقيط خصومها، وفي حين أعرب عن افتخاره بالتصريحات التي أطلقها ضد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، مؤكدا انه سيرفع دعوى قضائية ضده، وهو ما استغربته لجنة الطاقة في مجلس الوزراء وأكدت استمرارها في مقاضاة الاتروشي.

وسبق للنائب الكردستاني أن أكد في مؤتمر صحافي في الثالث من نيسان الحالي، أن مسؤولين كبارا في وزارة النفط متورطون بـ"تهريب ١٥ ألف برميل يوميا إلى إسرائيل عبر ميناء العقبة في الأردن"، فيما أعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في (٣ نيسان الحالي) عن عزمه رفع دعوى قضائية ضد الأتروشي على خلفية تصريحاته.

الاتروشي قال في مؤتمر صحفي عقده أمس في البرلمان وحضرته (المدى) مسؤول في الإقليم عن تصريحاتي إن "الحكومة سيّست القضاء العراقي واستخدمته لتسقيط أي شخص يعارض عملها"، معربا عن افتخاره بـ"التصريحات التي أطلقها ضد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني". وأضاف الاتروشي، عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية أن "تصريحات الشهرستاني بشأن اعتذار عارية عن الصحة"، مؤكدا أن "الدعوى القضائية التي رفعها الشهرستاني ضدي تلويح بسلاح القضاء، وهذه ليست المرة الأولى التي ترفع فيها دعوى قضائية ضد نائب".

مؤتمر صحفي سابق للاتروشي مع نواب في التحالف الكردستاني.. (ارشيف)

وتابع الاتروشي انه سيرفع "دعوى قضائية ضد الشهرستاني"، مطالبا إياه بـ"الاعتذار للشعبين العراقي والكردي والقيادة الكردية الوطنية لإساءته وإهانته لهم".

وفي سؤال لـ(المدى) عن الملفات التي يمتلكها ضد الشهرستاني قال الاتروشي "إن المسؤول عن الفساد في وزارتي الكهرباء والنفط، الشهرستاني، وذلك واضح للعيان لا يحتاج إلى وثائق، وعليه كشف الاسماء المتورطة في تدني قطاع الطاقة أو مغادرة المنصب.. سكوته يدل على اشتراكه في عمليات الفساد".

وعلى الجانب الآخر، شجب مقرب من نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة تصريحات الاتروشي، واعتبرها عارية عن الصحة وطالبه بتقديم الأدلة امام الرأي العام.

المتحدث باسم الشهرستاني، فيصل عبد الله انتقد ما اسماه التشكيك بعراقية الأول وقال "كان الأجدى بالنائب الكردستاني الاطلاع على تاريخ عائلة الشهرستاني قبل التشكيك فيها.. أول وزير للمعارف في الحكومة العراقية هو هبة الدين الشهرستاني جد نائب رئيس الوزراء الحالي.. لا يحق لنائب لم يبلغ عمره ٣٠ عاما ان يتجاوز على العوائل ذات التاريخ النضالي".

وأعرب عبد الله في تصريح خص به (المدى) عن اندهاشه من حديث الاتروشي وقال "كيف له أن يكيل هذا الكم من الاتهامات لنا.. هو لم يعرض الوثائق والأدلة التي تثبت تورط الشهرستاني بالفساد انما كان خطابه إعلاميا فحسب ولم يقنع الجمهور بما ادعاه.. لن نسكت عن حديثه المتكرر أمام وسائل الإعلام بأمور لا تليق به كممثل عن الشعب العراقي فنحن مستمرون في إجراءاتنا القانونية للحد من هذه الاتهامات الباطلة.. والاتروشي يسعى من خلال لجنته إلى تضليل الشارع العراقي".

كتلة المواطن: يجب تعديل قانون العفو العام

□ **بغداد/ المدى**

اشر عدم إقرار قانون العفو العام وجود خلاف حاد بشأنه بين الكتل السياسية والتيار الصدري احد اكبر الداعين إلى إقراره، بينما تقول كتل أخرى أن إقرار العفو سيكون وسيلة لشمول من كان مجرما بحق الشعب.

من جانبها، دعت كتلة المواطن التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، الأحد، إلى تعديل قانون السجناء وشمول المشاركين في انتفاضة شعبان عام ١٩٩١ بالامتيازات والتسهيلات.

وقال النائب عن كتلة المواطن عبد الحسين عبطان في حديث لوكالة السومرية نيوز، إن "بطولات وتضحيات الثوار في انتفاضة شعبان عام ١٩٩١ لا يمكن أن تعوض بثمن ولا بامتيازات ولا يجوز تجاهلها وعدم إنصافهم".

وأضاف أن "عدم شمول المشاركين في انتفاضة شعبان عام ١٩٩١ بالامتيازات والتسهيلات لا يتماشى مع العدالة التي رفعتها الكتل السياسية خلال الانتخابات للحصول على أصوات المواطنين".

وانتقد عبطان "تأخير إقرار وتعديل قانون السجناء السياسيين وتأخير شمول المشاركين بالانتفاضة الشعبانية بالامتيازات والتسهيلات أسوة بمن تعرض للملاحقة من قبل النظام السابق".

يذكر أن النظام السابق نفذ حملات اعتقال وتصفية جماعية لمئات الآلاف من مواطنيه خلال الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ بخاصة من سكان الشمال والجنوب، بسبب النشاط المعارض له في المنطقتين.

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

العدد (2448) السنة التاسعة - الاثنين (9) نيسان 2012